

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٦٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، الخميس، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة بيليز سيلاسين ريند ..... (تركيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13859(A)



\* 1 8 1 3 8 5 9 \*

الرئيسة: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٦٦ لمؤتمر نزع السلاح.

حضرات السفراء والمندوبين الموقرين، أيها الزملاء الأعزاء، السيدة نائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، إنه لمن دواعي الشرف والسرور العظيمين أن أتولى، نيابة عن جمهورية تركيا، رئاسة هذه الهيئة الموقرة.

وأودّ أن أقترح أن يكون جدول أعمال جلستنا هذا الصباح على النحو التالي: إلقاء الرئيسة بملاحظات استهلاكية لعرض رؤية وخطط تركيا بشأن الرئاسة الأخيرة لدورة ٢٠١٨؛ وإلقاء الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة ببياناتها؛ ثم عقد جلسة غير رسمية لمناقشة النسخة المسبقة من مشروع التقرير السنوي.

وسأدلي الآن بملاحظاتي الاستهلاكية.

ما فتى مؤتمّر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، يهيكله الفريد بين المحافل الدولية وولايته الخاصة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانونياً، في صميم المساعي الرامية إلى جعل عالمنا مكاناً أكثر أماناً منذ تأسيسه. وإن الإنجازات الهامة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لمي معالم بارزة في جهودنا المشتركة في مؤتمّر نزع السلاح من أجل إرساء أسس السلام والأمن والازدهار في العالم وتدعيمها.

وترى تركيا أن الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وعدم انتشاره تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. إذ لا يمكن تغيير الطبيعة المتدهورة للبيئة الأمنية الدولية إلا من خلال الاستثمار في التفاهم والحوار المتبادل، لا من خلال الاعتماد أكثر على أي نوع من أنواع الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل. وإن هدفنا النهائي هو خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويعد التنفيذ الناجح والعالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو نقطة الانطلاق الصحيحة لذلك.

وكان أحد الالتزامات المعلقة من خطة عمل عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو عقد مؤتمّر دولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولا يجوز تجاهل هذا الالتزام. ومن جهة أخرى، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر أمر حاسم في الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

ويغطي مؤتمّر نزع السلاح، بالإضافة إلى نزع السلاح النووي، العديد من الموضوعات الهامة الأخرى. ويوجهنا جدول أعماله طوال العام بشأن القضايا التي تتعين مناقشتها من أجل اتخاذ خطوات ملموسة لصالح البشرية جمعاء. وكما ذكرت في بداية خطابي، فإن مؤتمّر نزع السلاح لديه القدرة على إنشاء عالم أكثر سلاماً وأماناً. فكل ما نحتاج إليه هو الحوار الصريح والشجاعة للاستفادة من هذه الإمكانيات من خلال تحويل المؤتمّر البدء في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لنزع السلاح وعدم الانتشار مع التركيز على الحقائق الناشئة.

ولقد بذلت جميع الدول الأعضاء جهداً جهيداً للنهوض بعمل مؤتمّر نزع السلاح منذ بداية دورة عام ٢٠١٨. وأودّ أن أشكر جميع الوفود وأعرب لها عن تقديري لتفانيها وحماسها من أجل ضمان أهمية المؤتمّر. ولقد كان إنشاء خمس هيئات فرعية لمساعدتنا على التوصل

إلى تفاهم بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك في مؤتمر نزع السلاح عن طريق مراعاة جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة، في الماضي والحاضر والمستقبل، من أجل تعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق، بما في ذلك من خلال مشاركة الخبراء المعنيين وفقاً للنظام الداخلي، والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك من خلال الصكوك القانونية المطروحة للمفاوضات، كان إنشاؤها خطوة مهمة إلى الأمام في عام ٢٠١٨. فقد أثارت آمالاً كبيرة في التقدم، ليس فقط لمؤتمر نزع السلاح، ولكن أيضاً لكثير من الناس الذين يتشاركون القلق بشأن حالة مختلف برامج نزع السلاح. وكشفت المناقشات التي دارت في الهيئات الفرعية عن الحاجة إلى فهم أفضل للمواقف المختلفة؛ وكان من المهم ومن المشجع للغاية أن تكون المجالات التي اتفقنا فيها أكثر من تلك التي تختلف فيها. ولذلك، أود أيضاً أن أشكر منسقي جميع الهيئات الفرعية على العمل الشاق الذي قاموا به حتى الآن.

الزملاء الكرام، كما أعلننا في ٧ آب/أغسطس، قامت الأمانة يوم الاثنين بتوزيع أول مشروع للتقرير السنوي لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨، والذي أعتقد أنه تسنى لكم الاطلاع عليه. والتقرير متاح حالياً باللغة الإنجليزية فقط، لكن الأمانة اتخذت الخطوات اللازمة لتعميمه بجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن. ولقد وجهنا، في بياننا أمام الجلسة العامة، دعوة مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء للإعراب عن آرائها وتوقعاتها بشأن التقرير السنوي، الذي كان يجري إعداده في ذلك الوقت على أساس التقارير السنوية للسنوات السابقة. وعقدنا بعد ذلك، بهدف إعداد تقرير سنوي وقائعي ومحايدي وموضوعي بطريقة شفافة، اجتماعات ثنائية مع جميع الدول الأعضاء المهمة والوفود التي فضلت تبادل ملاحظاتها الأولية بشأن مشروع التقرير. ولقد أعدّ مشروع التقرير السنوي الذي بين أيديكم على غرار الممارسات التي دُرَج عليها في الماضي وبناءً على ملاحظاتكم كما وردت في اجتماعات التشاور تلك. ولقد أنصتنا إليكم بعناية وبدلنا قصارى جهدنا لنكون عند حسن توقعات جميع الوفود. والآن، التقرير الذي بين أيديكم هو تقريركم، لأنه جرى تعميمه بالفعل. وسأظل أنا ووفد بلدي تحت إمرتكم لسماح تعليقاتكم الإضافية عليه.

وأودّ، بعد قولي هذا، أن أوضح بعض المسائل المتعلقة بمشروع التقرير. ونودّ اليوم، في نهاية هذه الجلسة العامة، أن نتلقّى تعليقاتكم الأولية على مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح في إطار غير رسمي. كما سنكون ممتنين إذا أمكن الوفود إرسال تعليقاتها المكتوبة عن طريق البريد الإلكتروني إلى الأمانة ([cd@un.org](mailto:cd@un.org)) قبل ظهر يوم الاثنين ٢٧ آب/أغسطس. وبعد ذلك، سيُعمم تجميع التعليقات الكتابية بمساعدة الأمانة وسنواصل تبادل الآراء بشأن التقرير في الأسبوع المقبل.

وخلال اجتماعات التشاور، شدّدت جميع الوفود على أهمية اعتماد تقرير توافقي. وبوصفنا الرئيس السادس والأخير لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨، فإننا على استعداد لعقد جلسات عامة واجتماعات غير رسمية إضافية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير. ولذلك، أدرجنا مبدئياً جلسة عامة إضافية يوم الخميس القادم، ٣٠ آب/أغسطس، في جدول أعمالنا. ويحتوي مشروع التقرير السنوي، كما قد تكونون لاحظتم بالفعل، على مساحات فارغة مخصصة لتقارير الهيئات الفرعية. ووفقاً للجدول الزمني الوارد في الوثيقة CD/2126، ستختتم اجتماعات الهيئات الفرعية غداً. وبناءً عليه، وجهنا دعوات إلى جميع منسقي الهيئات الفرعية

للاجتماع بمجرد انتهاء دوراتها. وفي ذلك الاجتماع، سنحاول استكشاف موقفنا من تقارير الهيئات الفرعية. وإن هدفنا هو تقديم جميع التقارير إلى المؤتمر لاعتمادها يوم الخميس من الأسبوع القادم، أو الأسبوع التالي على أبعد تقدير، شريطة أن يقدم التقرير عن التقدم المحرز والمتفق عليه في كل هيئة فرعية من منسقتها إلى المؤتمر نزع السلاح عن طريق الرئيس، وفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2190. ولذلك، وفي انتظار الجلسة العامة القادمة، أطلب من جميع الدول الأعضاء التركيز على أجزاء أخرى من التقرير السنوي بغية إدارة الوقت بشكل أفضل وأكثر كفاءة.

وأود، بعد قولي هذا، أن أفتح مناقشة اليوم وسأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

وأعطي الكلمة لممثل زمبابوي.

**السيد مشايافاهو (زمبابوي):** أشكركم، سيدتي الرئيسة. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها زمبابوي الكلمة تحت رئاستكم، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد لكم تعاونه ويثني على العمل الذي قمتم به منذ توليكم الرئاسة.

وإن تقديمكم المشروع الأول للتقرير السنوي في أول يوم عمل تحت رئاستكم لأمر جدير بالترحيب، وهو إشارة حقيقية إلى مستوى الزخم الذي تسعون إلى بنائه.

السيدة الرئيسة، لقد استرشد بالمقرر الذي أنشئت بموجبه الهيئات الفرعية الخمس لاستكشاف بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨، دون المساس بهدف النزع الكامل للسلاح النووي، وفي التفاوض الناجح بشأن برنامج عمل موضوعي. ولن توفى الجهود المحمودة التي بذلها جميع رؤساء دورة عام ٢٠١٨ هذه أبداً حقها بشكل كافٍ في التقرير السنوي، قيد التفاوض حالياً في المؤتمر. لقد كان عملاً شاقاً، يشعر وفد بلدي إزاءه بالامتنان.

سيدتي الرئيسة، لم يتمكن وفد بلدي من المشاركة في الجلسة العامة الأخيرة لهذا المؤتمر، التي تناولت جدول أعمال نزع السلاح الذي أعدّه الأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان "تأمين مستقبلنا المشترك". وبصفتنا وفداً، نرحب بمدخلات الأمين العام، التي نأمل أن تساعد على ضخ بعض الزخم الجديد في خطاب نزع السلاح. وبالطبع، سيكون تقرير الأمين العام أكثر فائدة إذا ما أمكنه إعطاء دفعة جديدة للعمل المتعثر لمؤتمر نزع السلاح ومساعدتنا على إعادة تركيز هذه المؤسسة بعيداً عن حالة الشلل هذه والعودة إلى المفاوضات. وإنه لأمر مؤسف ولكن صحيح أن يصبح هذا المحفل عملياً، في نظر العالم وراء هذه الجدران، في حالة احتضار، إلى الحد الذي لا نستطيع حتى أن نتفق فيه على برنامج عمل موضوعي. ونتيجة لهذه الحالة، تجري الآن مفاوضات موضوعية خارج مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فإن وفد بلدي يتساءل عما إذا كان شعار مؤتمر نزع السلاح بأنه هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم لا يزال صحيحاً. وها هي اثنتان وعشرون عاماً مضت على انتهاء مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي أطول من أن تمضي من دون أن يُحرز أي تقدم. وقد نحتاج إلى تأمل ما يخالجنا والاعتراف بفشلنا للأمم المتحدة والعالم بأسره الذي كلف مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض باسمه بشأن صكوك نزع السلاح.

وتدين زمبابوي استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وبالمثل، نعرب عن شجبنا امتلاك الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، نشهد عرضاً فاضحاً للتناقض وازدواجية المعايير في مواقف بعض الأعضاء الذين يدينون استخدام مجموعة واحدة من أسلحة الدمار الشامل، وفي نفس الوقت، يمجّدون الفضائل المفترضة للأسلحة النووية في عقائد أمنهم القومي.

سيدتي الرئيسة، ونحن نسعى جاهدين لإرساء أسس السلام والأمن الدوليين الدائمين، ستكون زمبابوي شريكاً موثوقاً وقوياً في تعزيز القاعدة المتعددة الأطراف ضد حيازة الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها. ولا نعتقد أنه من المنطقي الترويج لقاعدة ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل دون وضع قاعدة ضد الأسلحة النووية أيضاً.

سيدتي الرئيسة، إن موقف زمبابوي الذي لا لبس فيه هو موقف مؤيد لعالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، أيدت زمبابوي في العام الماضي اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وأخيراً، سيدتي الرئيسة، بصفتي المنسق الحالي لمجموعة الـ ٢١، أدرك أن باب زمبابوي مفتوح للتعاون مع جميع الوفود ونحن نبدأ المفاوضات بشأن التقرير السنوي للمؤتمر. شكرًا لكم.

الرئيسة: أشكر ممثل زمبابوي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيسة. هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟

يبدو أن الأمر ليس لذلك. وإذا لم يكن هناك طلب آخر لأخذ الكلمة، أود أن أغلق هذه الجلسة وأن أبدأ المناقشة غير الرسمية بعد استراحة قصيرة.

رفعت الجلسة على الساعة ١٠/٢٠.